

ندوة مع
السيد السفير/ لياو ليتشانج
سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة
يوم الأثنين الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٢٣
بمقر الجمعية



عقدت لجنة تنمية العلاقات مع الصين، بجمعية رجال الأعمال المصريين، ندوة حول العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية في ظل ما تشهده من قوة و تنامي في مختلف المجالات وبصفة خاصة القطاع الاقتصادي، وذلك بحضور السفير الصيني بالقاهرة لياو لي تشيانغ، والمهندس حسام هببة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسفير أيمن كامل مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية بوزارة الخارجية، والمهندس مجد المنزلاوي أمين عام جمعية رجال الاعمال المصريين، والمهندس أحمد عز الدين رئيس لجنة الصين بالجمعية. لمناقشة فرص التعاون والعلاقات الاقتصادية المصرية الصينية.

الهدف من الندوة تسليط الضوء علي مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر و الصين، ووسائل تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتكامل، وكذلك تشجيع الاستثمارات المستقبلية في اطار مبادرة الحزام والطريق، بالاضافة الي تشجيع الفرص التجارية ومخرجات القمة الاولي بين الصين و الدول العربية التي عقدت في الرياض مؤخرأ.



بدء المهندس مجد الدين المزلاوي أن جمعية رجال الأعمال المصريين تؤمن بدعم التنمية الاقتصادية وتطوير حركة التجارة والاستثمار بين مصر والصين كما تؤمن بأهمية دعم التنمية الاقتصادية وتطوير حركة التجارة والاستثمار بين مصر والصين كأحد أهم الشركاء الاقتصاديين تماشياً مع الجهد الحكومي والخطط القومية في هذا الشأن ، وفي هذا الصدد قامت الجمعية في عام ٢٠٠٧ بتأسيس لجنة لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الصين تضم القطاعات الاقتصادية المعنية بالتعامل مع الصين في كيان واحد من أجل توحيد الجهود والعمل على تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية مع الصين ومشاركة التجارب والخبرات و مساندة رجال الأعمال المصريين على تنمية أعمالهم مع الصين وتطويرها وحل مشكلات الشركات الصينية المستثمرة في مصر.

وقال ان الجمعية كانت من أوائل المنظمات التي آمنت بفكرة مبادرة الحزام و الطريق التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينج في عام ٢٠١٣ و لتفعيل تلك المبادرة ، فقد انضمت الجمعية لمجموعة من الكيانات الاقتصادية الهامة في الصين للترويج لتلك المبادرة و التعريف بكيفية الاستفادة منها و من تلك الكيانات :-

أولاً:

Belt and Road Industrial and Commercial Alliance (BRICA) و قد تبنى تشكيل هذا التحالف من الجانب الصيني "الاتحاد الصيني للإقتصاديات الصناعية" (CFIE) و قد شاركت الجمعية في المؤتمر التأسيسي لهذا التحالف خلال ٢٠١٦ في بكين ، حيث اقترحت الجمعية كأحد الأعضاء المؤسسين تنظيم مؤتمر سنوي للدول الأعضاء بهذا الإتحاد على أن تعقد

الدورة الأولى له في مصر و قد عقد بالفعل في مصر في عام ٢٠١٧ ، ثم توالى الدورات حيث عقدت الدورة الثالثة للمؤتمر في ديسمبر ٢٠٢٢ في مدينة هاربين الصينية وشاركت فيها الجمعية افتراضياً.

ثانياً:

كما قامت وزارة التجارة الصينية و بترشيح من سفارة الصين بالقاهرة بدعوة الجمعية للانضمام كعضو في التحالف العالمي للتجارة في الخدمات (GATIS) Global Alliance for Trade in Services و هي منظمة دولية غير حكومية وغير هادفة للربح وقد تأسست بناء على مبادرة من مركز بكين للتجارة الدولية للخدمات (CIFTIS) و تعمل على تنمية التجارة العالمية للخدمات .

و على صعيد آخر، فإن الجمعية ترى أهمية الاستفادة من الخبرات الصينية في مجال التصنيع والتدريب الصناعي وإعادة التأهيل و تحديد المطلوب من السوق الصيني والاستفادة من الخبرة الصينية ونقل التكنولوجيا في المجالات ذات الأولوية للاقتصاد المصري في هذه المرحلة الدقيقة مع العمل على الاستفادة من خبرات الجانب الصيني المذهلة في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة بهدف خلق فرص عمل جديدة للشباب في مصر.

وفي نهاية كلمته، شدد المهندس مجد الدين المنزلاوي ، علي ضرورة استكمال مسيرة التعاون المثمر مع السفارة الصينية بالقاهرة و خاصة في ظل رفع كافة القيود على السفر من والى الصين وبالتالي فنحن نرحب مجدداً بكافة الوفود الصينية الزائرة وعلی أتم الاستعداد للتنسيق لها من خلال لجنة الصين بالجمعية

كما طالب الدكتور محمد يوسف المدير التنفيذي للجمعية السفير الصيني بالقاهرة بتخصيص نسبة ٥ إلى ١٠٪ من حجم الاستثمارات الصينية المتدفقة للخارج سنوياً لمصر حيث أوضح تقرير الاونكتاد لعام ٢٠٢١ أن الصين قد استثمرت خارجياً حوالي ١٤٦ مليار دولار.

اشار السفير الصيني ان الصادرات المصرية للصين زادت بنسبة ٤٧,٨٪، والتبادل التجاري يسجل ٢٠ مليار دولار.

حيث السفير الصيني بالقاهرة لياو ليتشانج، بالشراكة المصرية الصينية في بناء مبادرة الحزام والطريق، مشيراً أن لجمعية رجال الأعمال المصريين جهود في تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك وترسيخ أواصر الصداقة بين الشعبين.

وأكد السفير الصيني بالقاهرة، علي مكانة مصر علي المستوي العربي والافريقي والدول النامية وكونها ممثلاً مهم للاقتصاديات الناشئة، مشددا علي أن الصين تعطي الاولوية للعلاقات المصرية الصينية في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا.

واوضح أنه في السنوات الأخيرة حظيت العلاقات المشتركة برعاية كل من رؤساء البلدين وحققت الشراكة الاستراتيجية الشاملة طفرة كبيرة واصبحت نموذجاً للتضامن والتعاون علي اساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك بين الصين والدول النامية.

وأشاد السيد السفير بنتائج مباحثات الرئيس السيسي والزعيم الصيني القمة العربية الصينية الأولى نهاية العام الماضي، والتي اسفرت عن توافقات مهمة حول تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

و اوضح السفير الصيني أن الاقتصاد الصيني يحتل المركز الثاني عالمياً بقيمة ١٨ تريليون دولار ويتجاوز حجم الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة حوالي ٨,٨ تريليون دولار، بينما تستحوذ الدول العربية علي ٢١٣,٩ مليار دولار.

واستعرض السفير الصيني بالقاهرة انجازات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مشيراً إلي أن الصين اكبر شريك تجاري لمصر منذ ٢٠١٤ ففي عام ٢٠٢١ بلغ حجم التجارة نحو ٢٠ مليار دولار، بينما تراجع العام الماضي ٢٠٢٢ نتيجة التأثيرات المتعددة الناجمة عن الازمة الروسية الاوكرانية وتقلبات اسعار الصرف وتداعيات كورونا ليبلغ حجم التبادل التجاري المصري الصيني خلال ٩ الاشهر الاولى من العام الماضي ١٠,٢٦٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٨,٨٪ علي اساس سنوي حيث زادت واردات مصر من الصين بنسبة ٤,١٪ بينما زادت الصادرات المصرية للصين بنسبة ٤٧,٨٪.

واوضح ليتشانج، أن مصر تعد احدي المقاصد الاستثمارية الرئيسية في الصين في منطقة غرب اسيا وشمال افريقيا ووفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية فان حجم الاستثمار الصيني المباشر في مصر خلال ٢٠٢٢ قدر بنحو ١,٦٤١ مليار دولار.

وترتكز الاستثمارات الصينية في مجال التكنولوجيات (الصناعات التحويلية، والتنقيب عن النفط، والغاز والبناء وقطاع الخدمات)، لافتاً إلي أن منطقة "تيذا" اصبحت منصة مهمة لتحفيز الاستثمار بين البلدين وتضم نحو ١٤٠ شركة صينية.

وكشف السفير الصيني، أن التعاون المصري الصيني في مجال البنية التحتية حقق نتائج ملموسة حيث بلغ اجمالي قيمة العقود الخاصة بالمشروعات الصينية في مصر في الفترة من ٢٠١٦ إلي ٢٠٢٢ ما يقرب من ٣٠ مليار دولار وتتركز معظمها في مجالات (الطاقة الكهربائية والنفط والسكك الحديدية ومجالات الاتصالات والتخزين والانتاج الصناعي) وهو ما عزز بقوة تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتابع السفير الصيني، في عام ٢٠٢٢، على الرغم من الصدمات المتكررة الناتجة عن العوامل الغير المتوقعة، بلغ معدل نمو الاقتصادي الصيني ٣٪، وهو نمو سريع نسبياً، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني ١٢٠ تريليون يوان يساوي حوالي ١٨ تريليون دولار حسب متوسط سعر الصرف السنوي، ويحتل المركز الثاني عالمياً، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الصيني 12 ألف و ٧٠٠ دولار، وتجاوز ١٢ ألف دولار لسنتين متتاليتين، فإن الاقتصاد الصيني المتسم بالصمود القوي والإمكانات الكبيرة والمجال الواسع للتحرك والتوجه نحو الأفضل على المدى البعيد لم تتغير أساسيته.

وتابع بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى في السنة الماضية، تجاوز حجم الاستثمار في الأصول الثابتة ٥٧ تريليون يوان (حوالي ٨,٥ تريليون دولار)، وبلغ إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية الاجتماعية ٤٤ تريليون يوان (حوالي ٦,٦ تريليون دولار)، وتجاوز حجم تجارة البضائع ٦,٣ تريليون دولار، وتجاوز حجم إنتاج الغذاء ٦٥٠ مليون طن لمدة ٨ سنوات متتالية، وازداد مؤشر أسعار المستهلك بـ ٢٪ على وجه عوامل عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، عززت الحكومة الصينية قدراتها على ضمان أمن المجالات الحيوية مثل الغذاء والطاقة وسلاسل الصناعة والتوريد، وخلقت ظروفًا مواتية لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية.

وقال أنه في الآونة الأخيرة، رفعت العديد من المؤسسات الدولية على التوالي توقعاتها للنمو الاقتصادي الصيني في عام ٢٠٢٣، حيث رفع صندوق النقد الدولي معدل النمو الاقتصادي الصيني من ٤,٤٪ إلى ٥,٢٪، ورفع Morgan Stanley التوقع ٠,٣ نقطة مئوية إلى ٥,٧٪ ترى Goldman Sachs Group أن الانتعاش الحالي في السوق الصيني ليس فقط انتعاش الاستهلاك وتجارة الخدمات لكن في الكثير من الصناعات الأخرى.

واضاف، بتحليل أداء الاقتصاد الصيني في السنوات الثلاث الماضية، سنجد معدل النمو في عام ٢٠٢٠ بلغ ٢,٢٪، مما يجعل الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم الذي يحقق نمواً إيجابياً في تلك السنة، وبلغ معدل النمو ٨,٤٪ في عام ٢٠٢١، حيث شكل حجم الاقتصاد الصيني أكثر من ١٨٪ من الاقتصاد العالمي.

وتابع، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي الصيني للسنوات الثلاث ٤,٥٪، وهو أعلى بوضوح من المتوسط العالمي البالغ حوالي ٢٪، ويظل متقدماً بين الاقتصادات كما ظل متوسط معدل مساهمة الصين السنوية في النمو الاقتصادي كبيراً.

ولفت أن الصين ثان أكبر سوق استهلاكي في العالم، وأصبحت شريكاً تجارياً رئيسياً لأكثر من ١٣٠ دولة ومنطقة ستعمل الصين بثبات على توسيع الانفتاح المؤسسي الذي يغطي القواعد واللوائح والمعايير، وتحسين جودة ومستوى التعاون مع الخارج، وجعل السوق الصينية سوقاً للعالم وسوقاً يتقاسمها الجميع .

وقال بصفتي سفيراً للصين في مصر، يسعدني جداً أن أرى أنه على الرغم من التحديات المتعددة مثل وباء كورونا، والصراعات الجيوسياسية، وأزمتي الغذاء والطاقة، والتعطيل الجزئي لسلسلة التوريد العالمية، فقد أصبح التعاون الودي بين الصين ومصر أقوى وأكثر شعبية بحانب تعميق تشارك البلدين في بناء مبادرة "الحزام والطريق" بجودة عالية.

وأكد أنه في إطار الموائمة بين التشارك في بناء مبادرة "الحزام والطريق" و"رؤية مصر ٢٠٣٠"، ستعمل الصين مع مصر على تعزيز التواصل والتنسيق حول تنفيذ "البرامج التسعة" لمنندى التعاون الصيني الأفريقي، و"الأعمال الثمانية المشتركة" للقممة الصينية العربية .

كما أكد أن الصين مستعدة لاستيراد المزيد من المنتجات العالية الجودة من مصر، ومواصلة تعزيز التنمية المتوازنة والصحية للتجارة الثنائية. في الوقت الحاضر، قد دخلت المنتجات الزراعية المصرية المتميزة مثل البرتقال الطازج والعنب والفراولة المجمدة والتمور الطازجة إلى السوق الصينية على التوالي.

و في أغسطس الماضي، أصدرت الإدارة العامة للجمارك الصينية إعلانا يسمح بتصدير الرمان المصري الطازج الذي يفى بمتطلبات الحجر الصحي إلى الصين، وفي مايو الماضي ، أطلق الجانب الصيني إجراءات التقييم حول تصدير المانجو المصري إلى الصين ، ومن المتوقع أن يبدأ تصدير المانجو إلى الصين في موسم الحصاد هذا العام ستساهم هذه الإجراءات في زيادة صادرات مصر من المنتجات الزراعية إلى الصين وكسب النقد الأجنبي، وإثراء سلة الفواكه للمستهلكين الصينيين.

واضاف السفير الصيني، أن بلاده مستعدة للتعاون مع مصر في صناعة السيارات وزراعة الأرز الصيني الذي يتحمل الجفاف في الصحراء الغربية، وهي خطة تم طرحها خلال لقاء مع وزير الزراعة السيد القصير منذ أيام.

ولفت أنه سيتم الانتهاء من بناء المشروعات الكبرى التي تنفذها الشركات الصينية مثل السكك الحديدية الخاصة بمدينة العاشر من رمضان و CBD بالعاصمة الإدارية الجديدة ومجمع المباني الشاهقة في مدينة العلمين الجديدة في الموعد المقرر بجودة عالية.

وقال، سواصل تشجيع الشركات الصينية على التعاون المعمق مع الشركات المصرية في مجالات التصنيع والطاقة والكهرباء والنقل والموانئ واللوجستيات والتكنولوجيا والفضاء وإنتاج القاعات.

واضاف، استضافت مصر بنجاح مؤتمر COP27 في العام الماضي ، والصين مستعدة لتعزيز التعاون مع مصر في مجال تحول الطاقة والصناعة الخضراء والتكنولوجيا المنخفضة الكربون، وتشجيع الشركات الصينية على المشاركة في مشروعات التنمية الخضراء بمصر، وتوفير دعم لازم من النواحي مثل التقنية والتكنولوجيا، ومواجهة تحديات تغير المناخ معا.

ووجه السفير الصيني الدعوة لجمعية رجال الأعمال المصريين للمشاركة في معرض الصين الدولي للاستيراد حيث سيعقد المعرض في دورته السادسة في شنغهاي في الفترة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر من هذا العام.

و أكد المهندس أحمد عز الدين رئيس لجنة الصين بجمعية رجال الأعمال العربية أن هناك فرصة كبيرة بعد توقيع البنوك المركزية في البلدين باعتماد الجنيه واليوان سيخلق نموا أكبر في حركة التجارة المصرية الصينية.

ان العلاقات العربية الصينية شهدت طفرة كبيرة منذ توقيع اتفاقية التجارة الشاملة بين البلدين في ٢٠١٤.

واضاف ان الصين هي الشريك التجاري الأول لمصر خلال ال ١٠ سنوات الماضية، مشيرا الى ان الصين تنظر الى مصر كمكان آمن للاستثمار والنمو.

ووجه عز الدين الشكر للسفارة الصينية، في وقوفها الى جانب تعزيز التجارة، مطالبا بالعمل على تسهيل اصدار تأشيرة دخول رجال الأعمال للصين من خلال خطاب من جمعية رجال الأعمال المصريين بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري.

وأكد ان لجنة العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الاعمال كان لها دور فعال خلال ال ١٥ سنة الماضية في تعزيز هذا التعاون حيث استضفنا وفود تجارية، واستطاعنا عمل شركات ناجحة مع الجانب الصيني.

أكد السيد الاستاذ حسام هيبه رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ان مصر تسعى لتقوية العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية المصرية الصينية اكثر و اكثر ، لافتا الي ان هناك اكثر من ٢٠٠٠ شركة صينية تعمل في مصر.

وأعلن حسام هيبه، وضع حجر الاساس لأول شركة صينية تحصل علي الرخصة الذهبية، مشيراً أن مصر تعمل لتكون البوابة الرئيسية لدخول الشركات الصينية لأفريقيا.

وأوضح ان هناك العديد من الشركات الصينية الكبرى العاملة في مصر ، كما انه يوجد في السوق المصري احد اكبر شركات العالم في مجال الفاير جلاس باستثمارات تبلغ ٧٠٠ مليون دولار وتقوم بالتصدير لكافة انحاء العالم من خلال مصنعها في مصر.

وقال ان مصر ما زالت متأثرة بالأحداث التي شهدتها خلال ثورة يناير ٢٠١١ وما تبعها من احداث حتي الان ، مؤكدا ان مصر تعمل بخطى متسارعة لتحسين بيئة العمل من خلال محاور تشريعية وتنظيمية بدراسة المطلوب لتحفيز الاستثمار وتكون البداية استجذاب رؤوس الأموال المحلية قبل الاجنبية.

كما اضاف، أنه تم بالفعل اتخاذ العديد من الاجراءات لتحفيز الاستثمارات وبيئة العمل، مشيراً أن أولي هذه الخطوات تعديل بعض بنود قانون الاستثمار وتنقيته من البنود التي قد تعوق جذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية.

وأوضح أنه جار ضح المزيد من المحفزات الجاذبة للاستثمار ، وأيضاً العمل علي زيادة الصادرات من خلال المجلس الأعلى للصادرات و دراسة محفزات تنشيط الصادرات ، واعادة هيكلة منظومة مضاعفة الصادرات المصرية لكافة الاسواق الخارجية.

و انه يتم اعادة شاملة للإجراءات الادارية لجذب المستثمرين واهمها توحيد جهات تخصيص الاراضي تشكيل لجنة لتخصيص الاراضي الصناعية ، من خلال حصر الاراضي المرفقة وتخصيصها واعادة توزيع الانشطة الاقتصادية المختلفة علي هذه الاراضي.

ولفت انه من خلال سعي الهيئة لتنشيط الاستثمارات، تم اصدار القرار بمنح الرخصة الذهبية من القيادة السياسية والتشديد علي سرعة إصدار التراخيص بشروط تستهدف المشاريع القومية والاستراتيجية في مصر.

ومن خلال الرخصة الذهبية يتم تخصيص الأرض سواء بالتملك او بحق الانتفاع والايجار، ودراسة الملاء المالية للمستثمر وبعدها يتم عرض الملف علي الوزير المسؤول خلال عدة ايام يتم بعدها الحصول علي الموافقة او رفض المشروع ، ثم يتم عرض رد الوزير علي أول اجتماع لمجلس الوزراء ليتم الموافقة النهائية علي منح الرخصة وكل هذا يتم في حوالي ٢٥ يوماً فقط.

وأكد ان منح الرخصة الذهبية قضي علي كافة المشاكل و المعوقات التي كانت تعوق عملية الحصول علي الرخصة العادية وتسهيل الاجراءات علي كافة المستثمرين.

من جانبه أكد السفير ايمن كامل مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية بوزارة الخارجية علي عرض أهمية العلاقات الثنائية المميزة بين مصر والصين.

و أضاف ان العلاقات السياسية بين البلدين هي منصة انطلاق هامة لتقرير كافة المجالات وبالأخص القطاع الاقتصادي والتجاري مع دولة كبيرة مثل الصين ،من أهم اقتصاديات العالم ويمكن الاستفادة من التوافق مع وجهات النظر بين الرئيس عبدالفتاح السيسي والرئيس الصيني لمزيد من الفرص وإتاحة أوسع للتكامل والتعاون المصري الصيني .

وأشار إلى أن اللقاء الثنائي المشترك بين الدولتين في قمة الرياض للتعاون العربي الصيني يمثل رسالة تأكيد علي عمق منانه الشراكات العربية الصينية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وقال إن وزارة الخارجية والقطاع الآسيوي بالوزارة يبذل كافة الجهود لتعزيز العلاقات مع دولة الصين العريقة.

وأكد علي هناك فرص لمزيد من التعاون الناتج مع الصين خاصة مع دخول اتفاقية التجارة الحرة في أفريقيا حيز التنفيذ منذ عامين حيث ستساعد الاتفاقية علي التغلب علي تكاليف الشحن واللوجيستات ، كما أكد علي أهمية تكثيف الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي لخدمة المناطق و الدول الملاصقة .

و قد اشار السفير ايمن كامل في كلمته الي أهمية تحقيق التوازن في الميزان التجاري بين البلدين من خلال عقد مثل هذه اللقاءات مع مجتمع الأعمال المصري ، كما أكد علي أهمية الاستفادة من تجربة "تيذا" كتجربة رائدة و ايجابية في انشاء منطقة صناعية صينية في العين السخنة و تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها من خلال العمل المشترك لكافة الجهات المعنية في الدولة لتعزيز و توفير المحفزات بهدف زيادة الاستثمارات الصينية في مصر

كما أفاد أن الخارجية المصرية تثمن دعم الصين لانضمام مصر الي تجمع البريكس الاستراتيجي في ضوء التحديات الاقتصادية التي يعاني منها العالم.

التوصيات:

١. تشجيع الاستثمارات المستقبلية في اطار مبادرة الحزام والطريق تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة من خلال الموائمة بين مبادرة "الحزام والطريق" و"رؤية مصر ٢٠٣٠".
٢. توقيع البنوك المركزية في البلدين باعتماد الجنيه واليوان سيخلق نمواً أكبر في حركة التجارة المصرية الصينية
٣. تسهيل اصدار تأشيرة دخول رجال الأعمال للصين من خلال خطاب من جمعية رجال الأعمال المصريين بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري.
٤. أهمية الاستفادة من تجربة "تيذا" كتجربة رائدة و ايجابية في انشاء منطقة صناعية صينية في العين السخنة و تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها من خلال العمل المشترك لكافة الجهات المعنية في الدولة لتعزيز و توفير المحفزات بهدف زيادة الاستثمارات الصينية في مصر.
٥. التعاون مع مصر في صناعة السيارات و زراعة الأرز الصيني الذي يتحمل الجفاف في الصحراء الغربية.
٦. الاستفادة من الخبرات الصينية في مجال التصنيع والتدريب الصناعي وإعادة التأهيل ونقل التكنولوجيا في المجالات ذات الأولوية للاقتصاد المصري
٧. الاستفادة من خبرات الجانب الصيني المذهلة في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة بهدف خلق فرص عمل جديدة للشباب في مصر .
٨. استكمال مسيرة التعاون المثمر مع السفارة الصينية بالقاهرة و خاصة في ظل رفع كافة القيود على السفر من والى الصين وبالتالي فنحن نرحب مجدداً بكافة الوفود الصينية الزائرة و على أتم الاستعداد للتنسيق لها من خلال لجنة الصين بالجمعية
٩. تخصيص نسبة ٥ إلى ١٠٪ من حجم الاستثمارات الصينية المتدفقة للخارج سنوياً لمصر حيث أوضح تقرير الاونكتاد لعام ٢٠٢١ أن الصين قد استثمرت خارجياً حوالي ١٤٦ مليار دولار.
١٠. تعزيز التعاون مع مصر في مجال تحول الطاقة والصناعة الخضراء والتكنولوجيا المنخفضة الكربون، وتشجيع الشركات الصينية على المشاركة في مشروعات التنمية الخضراء بمصر، وتوفير دعم لازم من النواحي التقنية والتكنولوجية، ومواجهة تحديات تغير المناخ معاً.
١١. مزيد من التعاون الناتج مع الصين خاصة مع دخول اتفاقية التجارة الحرة في أفريقيا حيز التنفيذ منذ عامين حيث ستساعد الاتفاقية على التغلب على تكاليف الشحن واللوجيستات ، كما أكد على أهمية تكثيف الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي لخدمة المناطق و الدول الملاصقة
١٢. أهمية تحقيق التوازن في الميزان التجاري بين البلدين من خلال عقد مثل هذه اللقاءات مع مجتمع الأعمال المصري .

للعرض التقديمي الخاص بالسفارة الصينية يرجى الضغط على الرابط التالي:

https://docs.google.com/presentation/d/134I3NPGX4SFIMAvN4oaLjK483vGOxXKk/edit?usp=share_link&oid=102723327052145023910&rtpof=true&sd=true

للصور اضغط على الرابط التالي:

https://wetransfer.com/downloads/9aef398b6c62c8edc6a5b60d88495b7b20230301072217/67bcbe501fce0eae473125b463cd4b1a20230301072241/91c93c_

للتغطية الصحفية اضغط هنا:

https://docs.google.com/presentation/d/1oH3uld1_3KQ0PbKBpgpQP3hgkOPnILFC/edit?usp=sharing&oid=102723327052145023910&rtpof=true&sd=true